ضوابط تأويل الخطاب القرآني

Interpretation Controls of the Quranic Discourse

نصيرة بوفوس
جامعة سيدي بلعباس
Malak252@hotmail.fr

الملخص:
أخضعت كل فرقة من الفرق العقائدية النّصوصَ الشّرعية لأفكارها المسبقة، فراحت تؤوّلها وفقاً لما تمليه الأهواء الشخصية والفلسفات البشرية، أو العقل في خارج حدوده وقدراته، لعجزهم عن رد النصوص التي تعارض آراءهم بشكل صريح حتى وإن كانت لا تحتمل التأويل. واتخذت هذه الفرق والمذاهب من التأويل عذرا شرعيا ومسوّغا لآرائها وتأويلاتها التي تعددت واختلفت، تَبعًا لاختلافِ دَرجات فَهم المؤولين وطَرائِقهم، وبيئاتهم الثقافيّة والاعتقَاديّة. وتفاديا لمثل هذا التعارض والاختلاف بين العلماء وجب على من يمارس التأويل أن يمتلك ناصية الاجتهاد وأن يكون من أهل الترجيح، ولا بد أن يقوم في تأويله للنصوص الشرعية على شروط وضوابط خاصة يتميز بها التأويل الفاسد المردود عن التأويل المستساغ المقبول. فما هي هذه الضوابط والآليات التي يجب على المؤول أن يعتمدها في تأويلاته؟

الكلمات المفتاحية: التأويل، الضوابط، القرآن الكريم، اللغة العربية.

Abstract:

The doctrinal sects subjected the sacred texts to their preconceived ideas and began to interpret them according to the dictates of personal whims, human philosophies, or the mind beyond its limits and capabilities, due to their inability to reject texts that explicitly contradict their opinions, even if they are unbearable for interpretation. These sects took the interpretation as a legitimate excuse and justification for their opinions and interpretations, which were numerous and differed, according to the different degrees of understanding of the interpreters, their methods and also their cultural and belief environments. To avoid such conflict and disagreement among scholars, the interpreter must possess the forelock of diligence and be among the specialists, and he must base his interpretation of the sacred texts on special conditions and controls that distinguish the corrupt interpretation from the acceptable one. **Keywords:** Interpretation, controls, Holy Quran, Arabic language.

مقدمة:

الحاجة إلى تفسير القرآن الكريم وفهم معانيه باقية بقاء الإنسان على وجه الأرض؛ بوصفه دستور الإسلام الخالد، ورسالة الله تعالى إلى بني البشر، تنتظم في سور وآيات تنتج أحكاما ودلالات كثيرة بغية تحقيق أهداف وغايات على أرض الواقع.

لم ينقل إلينا عن الرسول صلى الله عليه وسلم ولا عن صحابته الكرام تفسير القرآن وتأويله بجملته، ولذا فنحن في افتقار دائم إلى بيان ما يستشكل على الأذهان استيعابه بمرور الأزمان. ومهما تولى الناس القرآن الكريم بالبحث والنظر فلا ينضب، ولا تنفد عجائبه، ولا تحصر دلالاته. يقول الزركشي(ت794ه) في هذا الخصوص: "معاني القرآن لا تستقصى، ولا نهاية لفهم كلام الله"[1]، فلا يمكن لأحدٍ أنّ يقبض على المعنى، ومن هنا اختلفت التفاسير والتأويلات، وتعددت المذاهب العقائدية والفرق الكلامية.

ومن المعلوم أن القرآن ليس كله على مستوى واحد من الإشكال والتعقيد، فمن النصوص ما يلتبس المعنى فيها من جهة اللفظ أو المعنى أو اللفظ والمعنى معا[2]. أي أن الإيهام لا يكون دائما عن شبهة، "وإنما يكون عن غموض في التعبير أو إجمال في البيان..."[3]. قد ينجلي بعض الغموض من خلال شرح الألفاظ وكشف معانيها، وقد يتطلب الأمر ترجيح بعض المعاني المحتملة على غيرها إن تعددت الدلالات، وهنا يأتي دور المؤول.

يظهر الواقع أن العصبيّة المذهبيّة هي الموَجِّه للدلالة اللّفظية لتتوافق مع المنهج العقدي وإنصاف الرأي. فأصبحت الفرق تؤول ما ليس في حاجة إلى تأويل، وتستنبط من الآي ما تحتمله وما لا تحتمله، ما دام يناصر المذهب ويؤيد العقيدة[4]. وكلّ طائفة منهم كانت ترى أنّها على الحق، وهي الفرقة الناجية، وما عداها على الباطل.

فكانت كل فرقة تؤول الآيات -خاصة آيات العقيدة- انطلاقا من وجهة نظر أصحابها وحسب المنهج الذي يتبناه كل واحد منهم، فعند الصوفية مثلاً على أسس ذوقية حدسية كما هو الحال عند ابن عربي، على حين يرى المعتزلة أن القرينة

العقلية هي الأساس في عملية الفهم والتأويل. فالتأويلات تَتعدد وتَختلف تَبعًا لاختلافِ دَرجات فَهم المؤولين وطَرائِقهم وثَقافاتهم، وبيئاتهم الثقافيّة والاعتقَاديّة.

ومن هنا وجب على المؤول الابتعاد عن التّحيز للأفكار والمبادئ المسبقة، والتغلب على رؤيته الذّاتية الضيقة، والتّجرُّد عن الهوى، وعدم الوقوف عند حدود ظواهر النصوص القرآنية، لأنه غير كاف في فهم الحقائق، وإنّما يجدر به الغَوْص في أعماق الخطاب القرآني، لإبانة هذا المعنى، والإفصاح عن قصد المخاطِب. لكن لن يتيسر له هذا الأمر ولن يتسنّى له الوقوف على معنى القرآن محكمه ومتشابهه الذي أراده الله تعالى، ولن تتّضح له الصّورة جليّة إلا من خلال أدوات وآليات يعوّل عليها في ذلك أهمها:

1. التمكن من اللغة العربية وعلومها:

بما أن النصوص القرآنية هي نصوص لغوية بالدرجة الأولى فإنّه من الضرورة بمكان أن ينسج تأويله مستعينا بخبرته بأحوال ألفاظها من بنية واشتقاق عارفا بقواعدها؛ لأن التأويل " لا يعتمد على مجرد التخمين، أو إخضاع النص لأهواء المفسر وإيديولوجيته... وإنما يستند إلى حقائق مفهوم النص الموجهة بإطارين هما: حقائق النص، ومعطياته اللغوية"[5]. من بين هذه العلوم اللغوية التي يعتمد عليها المفسرون في تأويلاتهم نال علم البلاغة بجميع أقسامه النصيب الأكبر من عنايتهم، ومن ثم كان الاهتمام بعلم البَيان ومن أهم صوره المجاز[6] الذي ساعد علماء المذاهب الكلامية قول كثير من الآراء.

ولا تقتصر أهمية المجاز على كونه إبداعا أدبيا قصد تحسين التعبير وامتاع السامع بل يهدف إلى إثارة فضول المتلقي وتحريك همته ذلك لأنه" في أكثر الأحيان جزء أساسي من التفكير الإنساني، أي جزء من نسيج اللغة، التي هي جزء لا يتجزأ من عملية الإدراك، فنحن نتحدث عن (عين الماء)، و(يد الكوب)، و(رجل المائدة)،... أي إن استخدام المجاز أمر حتمي في معظم عمليات الإدراك والإفصاح، وخصوصا تلك التي تتناول الظواهر التي تتسم بقدر عال من التركيب"[7]. فالمعرفة بوجوه اللغة العربية وأساليبها وطرق المجاز ومقاصده ودلالته غير النصية كالتخصيص، والتعميم، ومعرفة الاشتقاق وفروعه وأصوله تغدق على المؤول كثيرا من الخصائص لمحاصرة معنى النص، فقد يكون البدء بالصيغة الصرفية

ومدلولها، ثم العلم بدلالة الألفاظ المفردة على معانيها، ومن ثمّ معرفة الاشتقاق والتصريف اللّغوي، فضلا عن دراسة نظم النحو والإعراب.

نستخلص بذلك نتيجة هامة هي أن كل معنى مستنبط من النص يفتقر إلى سند من اللغة فهو مردود لا يعتد به، "فكثيرا ما ينشأ غلط المتأولين حين يتباعدون عن هذه الدقة وتكثر خلافاتهم ويبتعدون كل البعد عن هدف النص ومقصده"[8].

وتجنبا للغلط في التأويل "لابد من الحيطة والحذر من الألفاظ المشتركة، إذ إن جمع السياقات التي من شأنها أن ترد فيها هذه الألفاظ يعين على تحديد الدلالة المرادة من الخطاب الحاوي للفظ المشترك"[9]. إذ إن كثيرا من الاختلاف والغموض ينشأ بسبب احتمال اللفظ الواحد لعدة معانٍ.

يؤكد الإمام الشوكاني هذا الأصل العام في التأويل حيث يقول: "وشروط التأويل الصحيح أن يكون موافقاً لوضع اللّغة، أو عُرفِ الاستعمال، أو عادةِ صاحبِ الشرع"[10]. لأنّ الفقه بالعربية وأساليبها، واستعمالاتها، والنفاذ إلى خصائصها التعبيرية هو السّند الذي يُجنِّب المفسر للقرآن الانزلاق في التأويلات البعيدة عن مقصد الشارع.

2. معرفة عادات العرب في أقوالها و أفعالها ومجاري أحوالها حالة التنزيل[11]:

زيادة على ضرورة معرفة المؤوّل للغة العربية وخصائصها، عليه أن يراعي ما ألفته العرب في كلامها واشتهر من معاني المفردات والتراكيب ودلالاتها، لأن "كلام الله -جل ثناؤه- الذي خُوطب به العرب غيرُ جائز توجيهُه إلا إلى المعروفِ المستعمَل مِن معانيه، إلاّ أن تَأتيَ دلالةٌ أو تقوم حُجة على أن ذلك بخلاف ذلك، يجب التسليمُ لها"[12]. نخص بالذكر أولئك الذين نزل القرآن بلسانهم، فاللغة العربية حافلة بالألفاظ والأساليب التي تأتي إلى غير ما ينبئ ظاهرها.

وهذا ابن عباس-رضي الله عنه- وهو ترجمان القرآن وحبر الأمة يعتمد في تفسيره للقرآن على العنصر اللّغوي[13] في فهم معنى الكلمة المفردة، أو فهم سرّ التّركيب، ويتّخذ من ديوان العرب شعرا ونثرا معينا له على ذلك. وأي تجاوز لهذا المعهود والاكتفاء بالهوى والمقصد المذهبي كأساس لتأويل الألفاظ ومنحها دلالات مختلفة دون العناية بالمعنى التركيبي وما يظهر من خلال النظرة الكلية فساد في التأويل، وسوء فهم[14] ومَن أخذ بنص جزئي مُعْرِضا عن كليه فهو مخطئ كذلك،

ومن أخذ بالكلي معرضا عن جزئيه فهو مخطئ أيضا[15]. ففي تفسير قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ**﴾ [سورة البقرة: الآية 102] مثلا ذكر الطبري آراء المفسرين في معناها[16]، ثم أردف قائلا: "أولى هذه الأقوال بالصواب قولُ من قال: معنى الخلاقِ في هذا الموضع النصيبُ. وذلك أن ذلك معناه في كلام العرب"[17].

وإلى جانب ما سبق، فمن الضروري أيضا أن يكون المؤوّل على دراية بعلوم القرآن من معرفة بأسباب التنزيل ومقتضيات الأحوال، والإلمام بالناسخ والمنسوخ، وعلم القراءات، والعروج أيضا إلى قواعد أصول الفقه التي تتحدث عن العموم والخصوص، والمطلق والمقيد، وغيرها ممّا يعين على الفهم الصحيح لكتاب الله.

3. مراعاة السياق:

يعدّ السياق من القواعد المهمة في دفع الإشكال ورفعه، فالمفسر لا ينظر في اللفظة الواحدة أو الجملة مستقلةً بنفسها بل عليه أن ينظر إليها في سياق النص العام، فإن ذلك يعينه على حصر الدلالة المرادة وتحديدها، لاسيما إذا احتملت الألفاظ أو الجمل أكثر من معنى.

وقد أشار الزركشي إلى أهمية السياق ودلالاته في بيان المعنى عند الإشكال بقوله: "ومما يعين على المعنى عند الإشكال أمور: دلالة السياق: ... فإنها ترشد إلى تبيين المجمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم فمن أهمله غلط في نظيره وغالط في مناظرته"[18]. ومعظم تأويلات أهل الفرق عوض أن تعبر عن مقصد الشارع فهي تعبر في الحقيقة عن المؤوِّل وعلاقته بواقعه. وقد لفت إلى هذا ابن تيمية[19] في تقسيمه للنّاظرين إلى النّصوص:

- منهم مَن يعتقد في المعنى ويحمل الألفاظ عليه، مِن غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن مِن الدلالة والبيان.
- ومنهم مَن يراعي مجرد اللّفظ، مِن غير النّظر إلى ما يصلح للمتكلم، وسياق الكلام[20]، مرد ذلك إلى موقف المؤول نفسه أمام النّص.

ومن آثار الدلالة السياقية أنها ساعدت المفسرين في ترجيح بعض الأقوال وردّ بعضها الآخر، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿**سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ**﴾ [سورة

الأعراف: الآية 145] تعددت التأويلات؛ حيث قيل فيها : سأريكم مصيرهم وقيل سأريكم جهنم[21] وقيل سأريكم ديارهم في الشام وقيل سأريكم دار فرعون وهي مصر[22] ويرى الطبري أنه تعالى ذكَرها "على وجه التهديد والوعيد لمن عصاه وخالف أمره[23] مبينا أن سبب اختياره لهذا المعنى هو السياق القرآني حيث قال: "وإنما اخترنا القول الذي اخترناه في تأويل ذلك لأن الذي قبل قوله جل ثناؤه: ﴿**سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ**﴾ [سورة الأعراف: الآية 145] أمر من الله لموسى وقومه بالعمل بما في التوراة فأولى الأمور بحكمة الله تعالى أن يختم ذلك بالوعيد على من ضيّعه وفرّط في العمل به، وحاد عن سبيله، دون الخبرِ عما قد انقطع الخبرُ عنه، أو عما لم يجر له ذكرٌ"[24].

يظهر لنا جليا أن أي نص يواجه المؤول في العملية التأويلية لا يمكن أن يفهم إلا من خلال سابقه أو لاحقه من النصوص.

تجدر الإشارة هنا إلى أن السياق لا ينحصر في الجملة البسيطة، أو الفقرة الموجزة، وإنما هناك عدة سياقات تساهم في بناء المعنى؛ لأن السياق القرآني يختلف عن أي سياق آخر، وذلك أنه مكون من أربعة دوائر من السياق[25] بعضها داخل في بعض ومبني عليه. وتنقسم إلى أربعة أنواع[26]:

- النوع الأول: سياق القرآن ككل.
- النوع الثاني: سياق السورة.
- النوع الثالث: سياق النص أو المقطع أو الآيات.
- النوع الرابع: سياق الآية.

فكل هذه السياقات مجتمعة تمنح المؤول نظرةً كلية تمكنه من التأويل الصحيح لأي نص هو بصدد مدارسته والبحث عن معناه.

4. ردّ المتشابه المشكل إلى المحكم:

من التبس عليه أمر شيء من المتشابه فليعد إلى الآيات المحكمات التي تفسر المتشابه على ضوئها وتبيّنه؛ فهي التي تحدد المقصود وتبيّن المراد. فتتفق دلالته مع دلالة المحكم، وتوافق النصوص بعضها بعضا ويصدق بعضها بعضا، لانتفاء أن يكون بينها تناقض أو اختلاف مادامت كلها من منبع واحد وهو الله.

فالآيات المحكمات هي ﴿**أُمُّ الْكِتَابِ**﴾ التي تباشر عملية إحكام المتشابه، وتُرد اليه الفروع؛ باعتبارها الأصل والمرجع العلمي الثابت الذي لا يتغير، فيستوعب ما استشكل من معاني هذا المتشابه فهو قسم زئبقي الدلالة، متعدد المعاني؛ فيحكمه ويقرب فهمه إلى أذهان الناس، ويوجهه نحو المقاصد العامة للشريعة والقيّم، التي لا يمكنه تجاوزها أو تعدي حدودها.

وكل من اتبع المتشابهات دون ردّها إلى أصولها طلبا للفتنة أو إشاعة للبلبلة وجب ايقافه، وقد يصل الأمر إلى عقابه، مثل ما فعل عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- عندما عزَّر صُبَيْغ بن شريك[27] حين كان يتبع المتشابه، لأنه هو الأمر المذموم الذي ذكره الرسول صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم»[28].

5. الاستدلال العقلي:

قد يمتلك المفسر كل الوسائل اللغوية ومع ذلك يقف أمام الآية عاجزا عن امتلاك مقصدها فيحتاج في هذا الموقف إلى فكر حصيف وعقل نير، وهما نعمة وهبه الله إياها، وأمره بإعمالها في العديد من الآيات. فقد أشاد القرآن بالعقل[29]، ودعا إلى الرجوع إليه فيما اختص به من تفكير، وحث على استخدامه فيما يعود بالنفع سواء على الفرد أو على المجتمع في الدنيا والآخرة، كما جاء في التنزيل: ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا**﴾ [سورة محمد: الآية24] وكذلك دعوة الرسول الكريم إلى إعمال العقل، وحمل النّص على معنى من المعاني التي تُحقق الفائدة والمصلحة للأمّة مهما اختلفت العصور. يظهر ذلك في قول ابن عباس-رضي الله عنه-: إن "القرآن ذَلولٌ ذُو وُجُوهٍ، فَاحْمِلُوهُ عَلَى أَحْسَنِ وُجُوهِهِ"[30]؛ احملوه تعني أوّلوه وما هي إلا دعوة صريحة إلى تعدد القراءات، ونفيٌ للقراءة الأُحاديّة، لأنّ العقل هو "ملكة الإدراك التي يناط بها الفهم والتصور... ومن خصائصه أنه يتأمل فيما يدركه، ويقلبه على وجوهه، ويستخرج منه بواطنه وأسراره، ويبني عليها نتائجه وأحكامه"[31]. وهذا بالضبط ما يحتاجه المؤوّل للوصول إلى فهم كلام الله.

هذا لا يعني طبعا أن للعقل مطلق الحرية في التعامل مع آي القرآن، وأن له أن يصول ويجول دون ضوابط وحدود، ولكن كما قال ابن خلدون فإن: "للعقل حدا يقف عنده، ولا يتعدّى طوره"[32].

ولا نزعم إذا قلنا بفساد منهج من جعل العقل الصريح وحده هو الأساس في فهم آي القرآن واستنباط الأحكام دون الرجوع إلى النقل الصحيح بل لا بد من التّوفيق بين الرواية والدراية، دون غلوّ ولا تقصير؛ لأنَّ" الجمود على المنقول تقصير وتفريط بلا نزاع والخوض في التَّفسير لكلّ إنسان غلوّ وإفراط بلا جدال"[33].

يعتمد المفسر في التفسير بالرأي على الاستنتاج العقلي للأحكام والحكم من الآيات، وترجيح المحتملات. وهذا يندرج في تأويلات عبد الله بن عباس الذي آتاه الله الحكمة والعقل الراجح، وفتح عليه في فهم أسرار القرآن الكريم، وتدبر معانيه. ومما رواه البخاري من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال: «كَانَ عُمَرُ يُدْخِلُنِي مَعَ أَشْيَاخِ بَدْرٍ، فكأنَّ بَعضهمْ وَجَدَ فِي نَفْسِه وقال: "لِمَ تُدْخِل هذا معنَا وَلَنَا أبناءٌ مثلُهُ؟ فقال عمر: إنَّهُ مِنْ حَيْثُ عَلِمْتُم. فدَعَاه ذات يوم فأدخَلَه معهم فما رُئيتُ أنه دَعَانِي يومئذٍ إلاّ ليُرِيهُم. فقال: "مَا تَقُولُونَ فِي قَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿**إِذَا جَاء نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ**﴾ [سورة النصر: الآية 1]. فقال بعضهم: أُمرنَا نَحْمَدُ اللهَ ونستغفرهُ إذَا نصرنَا وفتحَ علينَا، وَسَكَتَ بعضهم ولم يقل شيئاً. فقال لي: أكذاك تَقول يا ابن عباس؟ فقلت: لَا، قال: فمَا تَقُول؟ قُلت: هُوَ أَجَلُ رَسُولِ الله -صلى الله عليه وسلم- أَعْلَمَهُ لَهُ، قال: **{إِذَا جَاء نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ}** -وذلك علامة أَجَلِكَ- ﴿**فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا**﴾ [سورة النصر: الآية 3]، فقال عمر: مَا أَعْلَمُ مِنْهَا إِلَّا مَا تَقُول»[34]. فقراءة ابن عباس-رضي الله عنه- للآية إن دلّت على شيء فإنّما تدل على أنّها ليست تفسيرا للكلمات وإنمّا هي تأويل للمعنى، وكشف للدّلالات الخفيّة التي لا تظهر على السّطح، خصوصا وأنّ عمل التأويل في النّص ليس في المفردة المنفصلة.

ولنضرب مثالا آخر عن التوجيه العقلي بقوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ (14) ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ (15)**﴾ [سورة البقرة: الآيتان 14-15]؛ فبالرجوع إلى المعاجم والقواميس[35] نجد أن الدلالة الظاهرة للاستهزاء تندرج

ضمن معاني العبث والسخرية والضحك... وما تلك المعاني إلا أعراض وانفعالات نفسية تصدر عن الجوارح الجسمانية؛ نعني بذلك أنّها أفعال مخصوصة بالبشر؛ يَلجأ إليها من لا يمكنه تحقيق مراده، وأخذ حقّه من غريم أو عدو. فإذا "وصف الباري بشيء من ذلك لم يجز أن يكون موصوفا بحقيقته لأنّه نقص"[36]، وفعل قبيح تعالى الله عن القبيح.

وفي الآية الكريمة نجد أن الله تعالى أسند فعل الاستهزاء إلى ذاته المقدّسة وأضافه إلى نفسه، وقد تبيّن معنا من خلال المستوى الدلالي الحقيقي للكلمة، مما لا يتطرق إليه الشك، أنّ الاستهزاء بمعناه المتعارف به عند الناس لا يجوز في حقه -عز وجل- ؛ لأن معناها مذموم، يتنزه الباري عن الاتصاف به؛ خاصة وأنّه تعالى عدّ "السخرية من باب العيب والجهل"[37]، في قوله: ﴿**قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ**﴾ [سورة البقرة: الآية 67] لذلك اختلف العلماء في تأويل الآية:

- فمنهم من اعتبر الاستهزاء من باب التمثيل (استعارة تمثيلية) لمعاملة الله إيّاهم في مقابلة استهزائهم بالمؤمنين، بما يشبه فعل المستهزئ بهم وذلك أنّ "الله سبحانه وتعالى يظهر لهم من الإحسان في الدنيا خلاف ما يغيب عنهم، ويستر عنهم من عذاب الآخرة، فيظنّون أنّه راض عنهم، وهو تعالى قد حتّم عذابهم، فهذا على تأمل البشر كأنّه استهزاء ومكر وخداع"[38]. دلّ على هذا التأويل قوله -صلى الله عليه وسلم- عن عقبة بن عامر: «إذا رأيتَ الله -عز وجل- يُعْطي العَبْدَ مِن الدُّنْيا على معاصيه ما يُحِبُّ، فإنّما هو اسْتِدْرَاجٌ »[39]، ثمّ تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿**فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ**﴾ [سورة الأنعام: الآية 44]، أي كلّما أحدثوا ذنبا أحدث لهم نعمة.

- أو العدول بلفظ الاستهزاء إلى مستواه المجازي؛ من باب تسمية المسبب باسم سببه وتسمية الشيء باسم ما يقابله"[40]؛ لأن من آثار الاستهزاء حصول الهوان والحقارة فذكر الاستهزاء وأراد حصول الهوان لهم تعبيرا بالسبب عن المسبب"[41]، فاستهزاؤه مسبب عن استهزائهم. ومن ذلك القول المشهور لعمرو بن كلثوم:

ألاَ لا يجهلَنْ أحدٌ علينا *** فنجهلَ فوقَ جهلِ الجاهلينا[42]

فعبّر على انتصاره بالجهل مشاكلة، وليزدوج الكلام فيكون أخف على اللسان.

وهذا النظم القرآني لم يخرج عن عادة العرب في طرقها وأساليبها، مصداقا لقوله تعالى: ﴿**بِلِسَانٍ عَرَبِيّ مُّبِينٍ**﴾ [سورة الشعراء: الآية 195]، فقد كانوا "إذا وضعوا لفظا بإزاء لفظ جوابا له وجزاء ذكروه بمثل لفظه وإن كان مخالفا له في معناه"[43]، وعلى ذلك وردت الآية. وإليه وجه كلّ ما في القرآن من نظائر مثل قول الله عز وجل: ﴿**وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا**﴾ [سورة الشورى: الآية 40]، وقوله: ﴿**فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ**﴾ [سورة البقرة: الآية 194]، والجزاء لا يكون سيئة، والقصاص لا يكون اعتداء لأنه حق وَجب، ومثله قوله تعالى: ﴿**وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ**﴾ [سورة آل عمران: الآية 54]، وما يفعله الله لا يكون سيئة ولا اعتداء، ولا مكرا، ولا استهزاء. تقول العرب الجزاء بالجزاء والأوّل ليس بالجزاء، وإنما أجرى اللفظ على جزاء الاستهزاء مجازا واتساعا.

مثال آخر بعيد عن آيات الصفات نتبين من خلاله كيف يساعد الإعراب في تحديد الدلالة، وهو قوله تعالى: ﴿**قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى وَاللّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ**﴾ [سورة البقرة: الآية 263].

اختلف المفسرون في تعيين من تسند كلمة "مغفرة" إليه، فأوّلوها على ثلاثة أقوال[44]:

* الأول: أنها مغفرة مسندة إلى المسؤول، وهنا أيضا اختلفوا في وجهها على قولين:

أ. يراد بها الإحسان من المسؤول والصفح عنه بتجاوز المؤاخذة أو مقابلة إساءة السائل إذا وجد منه بعض الجفوة والأذى بسبب الرد[45]. ففي الآية على هذا نوعان من الاحسان: القول المعروف والمغفرة.

ب. أن المغفرة بمعنى ستر خلة[46] المحتاج وسوء حاله[47]، ومن هذا قول الأعرابي- وقد سأل قوما بكلام فصيح- فقال له قائل: ممن الرجل؟ فقال له: اللهم غفرا! سوء الاكتساب يمنع من الانتساب[48].

* الثاني: أنها مغفرة من الله تعالى[49]، والمعنى: مغفرة لكم من الله تعالى بسبب ردكم الجميل.

* الثالث: أنها مغفرة من السائل[50]، والمعنى: مغفرة وعفو من السائل إذا ردّ وتعذر المسؤول، خير من أن ينال بنفسه صدقة يتبعها أذى.

هذا هو مجمل الأقوال في الآية، وقال النحاس: هذا مشكل يبينه الإعراب. وأما كيفية بيان الإعراب لهذا الإشكال فيتضح فيما يلي:

- إن قلنا إن كلمة "مغفرة" معطوفة على ﴿**قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ**﴾ فإن المعنى الأول هو الصحيح، فالمغفرة على هذا صادرة عن المسؤول، والذين اختاروا هذا القول اختلفوا في معنى المغفرة هل هي الإحسان بترك المؤاخذة، أو بمعنى الستر على السائل.

- وإن قلنا إن كلمة "مغفرة" مبتدأ، فيتعين المصير إلى القول الثاني أو الثالث؛ لأنه لا وجه للابتداء إلا ذلك، إذ لو كان المراد أن المغفرة صادرة من المسؤول لقلنا بالعطف كما هو قول أصحاب القول الأول[51]. والقول الثالث يبدو بعيدا؛ لأن الخطاب في الآية موجه للمنفق المسؤول لا للسائل.

خاتمة:

يجب أن نذكّر في الختام بأمر مهم، وهو أن مقصد الشّارع من خطابه ليس ظواهر الآيات فقط، وإنّما المقصود هو البواطن المستنبطة من الألفاظ والتّراكيب، ما دامت تُوافق اللّغة والعقل، ولا تُناقض الشّرع.

وأنّ العملية التأويلية ليست تلقياً ساذجاً وإنما هي مساهمة واعية في إنتاج المعنى الذي يحمله النص. لا بد أن يسعى المؤوّل إلى تأويل النص حتى يجلي غموضه للمخاطَب ويبين له مقصدية الخِطاب لا أن يؤوّله انطلاقا من قصده هو ومن خلال المذهب الذي ينتمي إليه، أي أن يميّز بين تأويل النص واستعمال النص الذي يقصد به ليّ عنق النص لمفاهيم ينطلق منها هو وتخدمه هو، مثل ما شاع استعماله عند الفرق الكلامية قديما عندما كانت تؤول بعض آيات القرآن الكريم انطلاقاً من وجهة نظرها وخدمة لمصالحها.

وثمة ضرورة للابتعاد عن التّحيز والذّاتية، والتّجرُّد عن الهوى؛ لأنّه لا يتسنّى للدّارس الوقوف على معنى المحكم والمتشابه الذي أراده الله تعالى، ولن تتّضح له الصّورة جليّة إلا إذا تغلب على الرّؤية الذّاتية الضّيقة، وابتعد عن التّحيز للأفكار المسبقة، وامتاز بسلامة المعتقد؛ فيضمن بذلك صحّة المنطلق الذي يمكن من خلاله الوصول إلى نتائج معقولة مقبولة لا شبهة فيها؛ لأنّه لا يجوز لأيّ شخص كان

العبث والتّلاعب بالقرآن إرضاءً للذَّوات واتّباعا للأهواء، وإنما وجب اتباع منهج علمي دقيق يستند إلى أدوات وأسس مضبوطة تمكنه من الوصول إلى الفهم الجيد وتجنبه الوقوع في المزالق.

الإحالات والهوامش:

[1] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ج1، ص 23.

[2] ينظر: الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تح: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص ص 254-255.

[3] محمد هادي معرفة، التأويل في مختلف المذاهب والآراء، مكتب التحقيقات والدراسات العلمية، ط1، 2006، ص14.

[4] ينظر: محمد أحمد المبيض، التأويل وأثره في الاختلاف العقائدي والفكري والفقهي، جامعة القدس المفتوحة، ص ص 9-10.

[5] نصر حامد أبو زيد، مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1998، ص 229.

[6] يحدد ابن قتيبة جوانب المجاز فيما يلي: " الاستعارة، والتمثيل، والقلب، والتقديم، والتأخير، والحذف، والتكرار، والإخفاء، والإظهار، والتعريض، والإفصاح، والإيضاح، ومخاطبة الجميع، والجمع: خطاب الواحد، والواحد والجميع: خطاب الاثنين، والقصد بلفظ الخصوص لمعنى العموم، وبلفظ العموم لمعنى الخصوص": ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، دار التراث، القاهرة، ط2، 1393 هـ-1973م، ص ص 20-21.

[7] عبد الوهاب المسيري، اللغة والمجاز بين التوحيد ووحدة الوجود، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1422هـ/ 2002م، ص 13.

[8] أحمد عبد الغفار، التأويل الصحيح للنص الديني، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، د.ط، 2007، ص 94.

[9] عبد الجليل منقور، النص والتأويل دراسة في الفكر المعرفي التراثي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 197.

[10] محمد بن علي الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تح: سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة، الرياض، ط1، 1421هـ-2000م، ج2، ص 759.

[11] أبو اسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، دار الفكر العربي، ط2، 1390هـ-1975م، ج3، ص 351.

[12] الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، 1421هـ-2003م، ج7، ص 161.

[13] ينظر: عمر يوسف حمزة، منهج ابن عباس وأثره في الاتجاهات اللّغوية والبلاغية في التفسير، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت، مج18، ع52، 2003، ص ص 31-34.

[14] الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، ج3، ص ص 99-101.

[15] المصدر نفسه، الجزء نفسه، ص 8.

[16] من المعاني التي ذكروها: النصيب، الجهة، الدينُ، القِوامُ. انظر: الطبري، جامع البيان، ج2، ص ص 365-366.

[17] الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج2، ص 366.

[18] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج2، ص 127.

[19] ينظر: ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، تح: عدنان زرزور، ط2، 1392هـ-1972م، ص 20.

[20] المصدر نفسه، ص 81.

[21] الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، التفسير الكبير، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1401هـ-1981م، ج14، ص 153.

[22] الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1418هـ-1998م، ج2، ص508. وينظر: ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2001م، ج2، ص453.

[23] الطبري، جامع البيان، ج10، ص441. و: الرازي، التفسير الكبير، ج14، ص153.

[24] الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج10، ص442.

[25] ميز الباحثون بين ثلاثةِ أنواعٍ من السياقات:

أ- السَّياق المقامي: ومُثِّل له بأسباب نزول الآيات القرآنية.

ب- السَّياق النصي: إذ يرى اللسانيون أن المعنى في النص خاضع لعملية التركيب سواء على مستوى الجملة أو على مستوى الخطاب، وبموجب ذلك يكون فهم اللاحق مستنداً إلى فهم السابق.

ت- السَّياق التاريخي والثقافي.

انظر: فوزية بوشارب، تلقي المناهج النقدية عند صالح فضل من خلال كتابه مناهج النقد المعاصر، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، إشراف: بن محمد عامر، السنة الجامعية: 2016/2015، ص ص 110-111.

[26] عبد الرحمان المطيري، السياق القرآني وأثره في التفسير دراسة نظرية وتطبيقية من خلال تفسير ابن كثير، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، السعودية، 1429هـ/2008م، ص 102.

[27] صُبَيْغ بن شريك أو ابن عَسَل التميمي: «عن سليمان بن يسار أن رجلا يقال له ابن صُبَيْغ قدم المدينة فجعل يسأل عن متشابه القرآن، فأرسل إليه عمر وقد أعدَّ له عراجين النخل، فقال له: من أنت؟ فقال: أنا عبد الله بن صُبَيْغ، فأخذ عمر عرجونا فضربه حتى دمى رأسه؛ وجاء في رواية أخرى: فضربه حتى ترك ظَهْرَه دبرة - صيَّر في ظهره من الضرب جرحا داميا كأنه قرحة- ثم تركه حتى برأ، ثم عاد، ثم تركه حتى برأ، فدعا به ليعود، فقال: إن كنت تريد قتلي فاقتلني قتلا جميلا؛ فأذن له إلى أرضه، وكتب إلى أبي موسى الأشعري: ألا يجالسه أحد من

المسلمين». ينظر: الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، تعليق/ محمد علي قطب ويوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، 1424هـ-2004م، ص 263.

[28] النووي الشافعي، محي الدين أبي زكريا يحي بن أشرف، شرح صحيح مسلم، دار القلم، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ/1987م، ج15، كتاب العلم، الباب1، الحديث1، ص 457.

[29] يشير القرآن إلى العقل بمعانيه المختلفة، مستخدماً لذلك الألفاظ التي تدل عليه، أو تشير إليه من قريبٍ أو بعيدٍ: من التفكر، والنظر، والتدبر، والرأي والحكمة، والتذكر، والعلم، والفقه، والرشد، والبصر، إلى غير ذلك.

[30] علي بن عمر الدّارقطني، سنن الدّارقطني، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، كتاب النوادر، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2001م، ج3، حديث رقم 8/4199، ص 378.

[31] عباس محمود العقاد، التفكير فريضة إسلامية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، جمهورية مصر العربية، ص8.

[32] ابن خلدون، المقدمة، تح: عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، دمشق، ط1، 1425هـ/2004م، ص207.

[33] محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ج1، ص 175.

[34] البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار صادر، بيروت، ط1، 1425هـ-2004م، كتاب تفسير القرآن، الحديث 4970، ص916.

[35] ينظر: ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخران، دار المعارف، القاهرة، د ط، د ت، مج6، ج51، باب الهاء، ص 4659. و: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج4، باب الخاء والسين والراء، ص196.

[36] العز بن عبد السلام، الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، دار البشائر الإسلامية، بيروت- لبنان- ط1، 1408هـ-1987م، ص 104.

[37] الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج1، ص185.

[38] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص 316.

[39] أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 1419هـ-1999م، ج28، رقم الحديث 17311، ص547.

[40] سليمان بن صالح، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة (عرضا ونقدا)، دار العاصمة للنشر والتوزيع، السعودية- الرياض، ط1، 1416هـ/1996م، ج1ص439. و: العز بن عبد السلام، الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، ص 109.

[41] ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج1، ص185. و: الرازي، التفسير الكبير، ج2، ص77. و: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج2، ص162. و: المرتضى، أبو القاسم علي بن الحسين (الشريف)، أمالي

السيد المرتضى، مطبعة السعادة، مصر، ط1، 1325هـ/1907م، ج4، ص56. و: القاضي عبد الجبار، تنزيه القرآن عن المطاعن، دار النهضة الحديثة، بيروت .لبنان، دط، د.ت، ص 15-16. و: زين الدين مرعي بن يوسف، أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتهات، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1406هـ-1985م، بألفاظ متقاربة.

[42] عمرو بن كلثوم، الديوان، تح: إيميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1416هـ-1996م، ص78.

[43] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص ص 314-315.

[44] ينظر: الطبري، جامع البيان، ج4، ص658. و: النحاس، إعراب القرآن، تح: زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط2، 1405هـ-1985م، ج1، ص334. و: ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، المكتب الاسلامي، بيروت، ط3، 1404هـ-1984م، ج1، ص 318. و: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج4، ص328. و: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، د.ط، د. ت، ج2، ص 584.

[45] البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ج1، ص158. و: الزمخشري، الكشاف، ج1، ص496. و: أبو حيان، البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ-1993م، ج2، ص ص319-321.

[46] الخلة: الحاجة والفقر.

[47] ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ج1، ص 318. و: الطبري، جامع البيان، ج4، ص658. و: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج4، ص ص 328-329. و: أبو السعود، محمد بن محمد العَمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، تح: عبد القادر أحمد عطا، مطبعة السعادة، د ط، د ت، ج1، ص 258.

[48] الطبري، جامع البيان، ج4، ص 658.

[49] محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدّار التونسية للنشر، تونس، 1984، ج 3، ص 47. و: البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 158.

[50] الرازي، التفسير الكبير، ج7، ص ص 52-53.

[51] ينظر: عبد الله بن حمد المنصور، مشكل القرآن الكريم، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1426هـ، ص 387.

قائمة المصادروالمراجع:

1- ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد، زاد المسير في علم التفسير، المكتب الاسلامي، بيروت، الطبعة 3، 1404هـ/ 1984م، الجزء 1.

2- ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، تحقيق/عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب- دمشق، الطبعة 1، 1425هـ/2004م.

3- ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق/ عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة 1، 1422هـ/ 2001م، الجزء 2.

4- ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، دار التراث، القاهرة، الطبعة 2، 1393 هـ/1973م.

5- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق/ عبد الله علي الكبير وآخران، دار المعارف، القاهرة، دون طبعة، دون تاريخ. مجلد6، الجزء51، باب الهاء.

6- أبو السعود، محمد بن محمد العَمادي، تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، تحقيق/عبد القادر أحمد عطا، مطبعة السعادة، دون طبعة، دون تاريخ، الجزء 1.

7- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تحقيق/عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة 1، 1413هـ/ 1993م، الجزء 2.

8- أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، تحقيق/ شعيب أرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة 1، 1419هـ- 1999م الجزء 28.

9- أحمد عبد الغفار، التأويل الصحيح للنص الديني، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، دون طبعة، 2007.

10- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، الطبعة 1، 1423هـ/ 2002م، كتاب التفسير، حديث 4970.

11- البيضاوي، ناصر الدين أبي الخير عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان، دون طبعة، دون تاريخ، الجزء 1.

12- الدّار قطني، علي بن عمر، سنن الدّارقطني، تحقيق/عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، كتاب النوادر، حديث رقم 8/4199، دار المعرفة، بيروت- لبنان، الطبعة 1، 1422ه/2001م، الجزء 3.

13- الذهبي، محمد حسين، التفسير والمفسرون، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان-، دون تاريخ، الجزء 1،

14- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين: التفسير الكبير، دار الفكر، بيروت-لبنان، الطبعة1، 1401ه/ 1981م، الجزء 2 -4 -7 -14.

15- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم حسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق / محمد سيّد كيلاني، دار المعرفة، بيروت-لبنان، دون طبعة، دون تاريخ.

16- الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، 1424ه/ 2004م.

17- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، دون طبعة، 2006، الجزء 2.

18- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمد بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق/عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة 1، 4018ه/ 1998م، الجزء 1-2.

19- زين الدين مرعي بن يوسف، أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات، تحقيق/شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة 1، 1406ه/ 1985م.

20- سليمان بن صالح بن عبد العزيز الغصن، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة ((عرضا ونقدا))، دار العاصمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية- الرياض، الطبعة 1، 1416ه/1996م، الجزء 1.

21- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق/أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، دون طبعة، دون تاريخ، الجزء 2.

22- الشّاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللّخمي، الموافقات في أصول الشريعة، دار الفكر العربي، الطبعة2، 1390ه/ 1975م، الجزء 3.

23- الشريف أبي القاسم علي بن الطاهر أبي أحمد الحسين، أمالي السيد المرتضى، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة 1، 1325ه/1907م.

24- الشوكاني، محمد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق/سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة، الرياض، الطبعة 1، 1421ه/2000م، الجزء 2.

25- الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق/عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة 1، 1421ه/ 2003م، الجزء2 -7 -10.

26- عباس محمود العقاد، التفكير فريضة إسلامية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، جمهورية مصر العربية، 2013.

27- عبد الرحمان المطيري، السياق القرآني وأثره في التفسير دراسة نظرية وتطبيقية من خلال تفسير ابن كثير، إشراف خالد بن عبد الله القرشي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين قسم الكتاب والسنة، المملكة العربية السعودية، 1429ه/2008م.

28- عبد الله بن حمد المنصور، مشكل القرآن الكريم، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة 1، 1426ه.

29- عبد الوهاب المسيري، اللغة والمجاز بين التوحيد ووحدة الوجود، دار الشروق -القاهرة، الطبعة 2، 1427ه/ 2006م،

30- العز، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، دار البشائر الإسلامية، بيروت ـ لبنان، الطبعة 1، 1408هـ / 1987م.

31- عمر يوسف حمزة، منهج ابن عباس وأثره في الاتجاهات اللّغوية والبلاغية في التفسير، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - الكويت - المجلد 18 - العدد 52، 2003.

32- عمرو بن كلثوم، الديوان، تحقيق/اميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة 2، 1416هـ/ 1996م.

33- القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، تنزيه القرآن عن المطاعن، دار النهضة الحديثة، بيروت .لبنان، دون طبعة، دون تاريخ.

34- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق/عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخران، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة 1، 1427هـ/ 2006م، الجزء 1- 4.

35- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدّار التونسية للنشر، تونس، دون طبعة، 1984، الجزء 3.

36- محمد هادي معرفة، التأويل في مختلف المذاهب والآراء، مكتب التحقيقات والدراسات العلمية، الطبعة 1، 2006م.

37- منقور عبد الجليل، النص والتأويل دراسة في الفكر المعرفي التراثي، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر، 2010.

38- النحاس، إعراب القرآن، تحقيق/زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة 2، 1405هـ/ 1985م.

39-نصر حامد أبو زيد، مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1998.

40- النووي، محي الدين أبي زكريا يحي بن أشرف، شرح صحيح مسلم، كتاب العلم، باب 1، حديث 1، دار القلم، بيروت-لبنان، الطبعة1، 1407هـ/1987م، الجزء 15.